الشركة من رعايا عثمانيين للبحث عن البترول في النقب وعن الكبريت والفوسفات في البحر الميت سبعة امتيازات حتى نشوب الحرب(٦). وفي العام نفسه حصلت ستاندارد أويل مباشرة من الحكومة العثمانية على احدى عشرة رخصة للتنقيب عن النفط في المناطق المجاورة لبئر السبع(٧). وكانت الشركة تتفاوض في الآن نفسه من أجل الحصول على امتيازات للتنقيب في ستين موقعا آخر(٨). وبعد أن قامت الشركة ببعض البحوث التمهيدية قررت أن تبدأ الحفر قرب كرنب الى الجنوب من بئر السبع(٩)، ولاجل هذا الغرض بدأت الشركة في بناء طريق من الخليل الى مناطق الامتياز(١٠)، كذلك باشرت باقامة المباني اللازمة لعملياتها وموظفيها ، كما استوردت بعض سيارات الشحن وأوصت على معدات حفر من اميركه ، وكانت هذه المعدات في طريقها الى فلسطين عندما اندلعت الحرب العالمية الاولى فاضطرت الشركة الى انزالها في الاسكندرية(١١). وبذلك كانت الحرب سببا في وقف العمليات التي كانت تخطط لها ستاندارد أويل . وقد انفقت الشركة مبلغ ٨٩٠١٨ دولارا للحصول على امتيازاتها ووضعها موضع التنفيذ ، كما كان لديها معدات مخزونة في الاسكندرية مخصصة لهذه الامتيازات تبلغ قيمتها ١٢٥٢١٨ دولارا(١٢).

كشفت سنوات الحرب وعواقبها معطيات جديدة في صراع المصالح النفطية ، فقد أظهرت الحرب مقدار حاجة الدول الكبرى الى هذه المادة في تسيير أساطيلها وابقاء مكنتها الحربية قادرة على العمل . كذلك أظهرت الحرب مقدار ازدياد اعتماد الدول على نفط الولايات المتحدة . وقد جرى التعبير عن هذه الحقيقة بشكل فادح عندما ابلغ كليمنصو ، رئيس وزراء فرنسه ، في كانون الاول ١٩١٧ وودرو ويلسون ، الرئيس الاميركي ، أن فرنسه ستضطر الى عقد صلح مع المانيه ان لم تتلق الاولى شحنات من النفط الاميركي(١٣). وقبل الحرب كانت بريطانية تستورد ٦٠ بالمئة من حاجتها النفطية من الولايات المتحدة وقد ارتفعت هذه النسبة الى ٨٠ بالمئة في السنوات التي أعقبت الحرب(١٤). وكان يرافق ذلك مخاوف ظهرت في الولايات المتحدة خلال الحرب ، من أن احتياطي نفطها المحلي على وشك النضوب ، وانه سوف يستنفد خلال فترة من اربع الى ست سنوات(١٥). وقد أصدر مجلس الشيوخ في العام ١٩١٦ قرارا باجراء استقصاء لمصادر الزيت الاميركي ، وقد وجد نتيجة ذلك « ان امكانات عدد كبير من الحقول لم تكن كبيرة كما كان يظن سابقا »(١٦). وعلى الرغم من هذه المخاوف فقد كانت الولايات المتحدة تنتج بعد الحرب ٧٠ بالمئة من انتاج النفط العالمي مقابل ٤٫٥ بالمئة من الانتاج العالمي تنتجه بريطانيه في ممتلكاتها الامبراطورية وفي ايران(١٧).

هذه الحقائق التي كشفت عنها الحرب جعلت التنافس بين الولايات المتحدة وبريطانيه يبرز الى السطح بعد أن زال الخطر الالماني الذي هدد حليفي الامس . وفي النزاع النفطي الذي سخنت جبهته في أعقاب الحرب كانت اميركه التي خرجت من الحرب وهي تحمل صفة الممول العالمي بعد أن كانت قد أقرضت الحلفاء مبالغ تجاوزت تسعة مليارات دولار واخذت تحتل المكان الشاغر الذي كانت الدول الاوروبية الكبرى تحتله في اسواق اميركه اللاتينية وآسيه(١٨)، قد دخلت مجال المنافسة على المصالح البترولية مع الدول الاوروبية من موقع مالي متقدم من جهة ، ومدفوعة بمخاوفها من نضوب مصادر زيتها المحلية من جهة ثانية ، وبذلك فقد كانت تسعى الى تأمين سيطرتها المالية والسياسية على بعض مصائد الزيت خارج حدودها . أما بريطانيه فقد كانت تسعى ، من جهتها ، الى الاستقلال بموارد زيتها وتقليص اعتمادها على الولايات المتحدة ما أمكن ومنعها من زيادة رقعة سيطرتها النفطية . وقد كسبت بريطانيه الجولة في فلسطين عندما اجتاحتها الجيوش البريطانية بقيادة اللنبي في العامين ١٩١٧